الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

فايزة بونويرة
جـامـعة باجي مختار– عنابة ، الجزائر
bounouira.faiza@gmail.com

أ.بلقاسم ماضي
جـامـعة باجي مختار– عنابة ، الجزائر
Belmadi2007@yahoo.fr

ملخص:

تعتبر ظاهرة الفساد الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجهها الدولة في تطبيقها لسياستها الاقتصادية، ذلك نظرا لتفشي هذه الظاهرة في مختلف المجالات، خاصة المجال الاقتصادي.

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث من بين أهم النتائج التي تم التوصل لها هي العلاقة المباشرة العكسية بين الفساد والتنمية، مما يعيق النمو الاقتصادي والتنمية بصفة عامة، لذلك وجب العمل على معالجة الفساد من أجل تقدم ملحوظ في الأداء الاقتصادي للدول.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاقتصادي، الشفافية، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The phenomenon of economic corruption is one of the most important challenges faced by the State in applying its economic policy, in view of the spread of this phenomenon in various fields, especially the economic sphere.

The aim of this paper is to highlight the relationship between economic corruption and economic development. Among the most important results reached is the direct correlation between corruption and development, which hinders economic growth and development in general. Therefore, it is necessary to address corruption in order to achieve remarkable progress in economic performance of States.

Key Words : Economic corruption, transparency, economic development, economic growth.

تمهيد:

تعد ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة مرضية خطيرة موجودة في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة منها، ولكن بدرجات متفاوتة، بحسب الخصوصية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه المجتمعات.

حيث أرجع الخبراء والمتتبعون لشؤون التنمية سبب فشل معظم التجارب والمشاريع التنموية غي العالم وفي الدول النامية خاصة، وانتشار وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية إلى تفشي الفساد بمختلف أشكاله كأهم وجه من أوجه غياب الحكم الراشد والذي أدى إلى سوء تسيير الموارد المتاحة والتخفيض من الكفاءة والفعالية الاستخدامية لها، بالإضافة إلى التأثير سلبا على العدالة التوزيعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يهدد التنمية الاقتصادية والمستدامة ويرهن مستقبل الأجيال المقبلة.

تتعلق مشكلة البحث بالعلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وانعكاسات الفساد الاقتصادي. وعلى ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي: **ما العلاقة بين الفساد الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ؟**

تهدف هذه الورقة للتعرف على الفساد الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، والتعرف على انعكاساتها خاصة في الدول النامية.

ولأغراض تحقيق هذه الأهداف تمّ إتباع منهجين هما أولا المنهج الوصفي والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفاً علمياً دقيقاً، بهدف تحديد ملامحها وصفاتها الخاصة بها تمهيدا لتحليلها، بمعنى أن عملية الوصول إلى النتائج في هذا البحث قد تمت وفقاً لتسلسل منطقي ابتداءً من وصف العلاقة القائمة بين ا لمفاهيم الأساسية في هذه الدراسة،

وثانيا المنهج التحليلي ألتقييمي والذي يعتمد على تحليل العلاقات التي تم وصفها بناءً على المنهج السابق ومن ثم بيان النتائج بصورتها الواقعية سواءً كانت سلبية أم ايجابية، ومن ثم تقييم ما افرزه التحليل للعلاقات بين المفاهيم الأساسية في هذا البحث من اجل الخروج بالتوصيات الملائمة.

.

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا: الفساد الاقتصادي وأشكاله.
ثانيا: التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.
ثالثا: العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وانعكاساته.

أولا: الفساد الاقتصادي وأشكاله.

هناك الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تؤرق مخططي وصانعي السياسة الاقتصادية، ومن هذه المشاكل الفساد الاقتصادي، و الذي تعاني منه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن اختلف حجمه و آثاره تبعا لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.

1- مفهوم الفساد الاقتصادي وخصائصه:

تعتبر ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة شديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة، وتتداخل فيها عوامل تكلفة يصعب التميز بينها، وتختلف درجة شموليتها وخطورتها من مجتمع لآخر باختلاف خصوصيته وتنظيماته.

1-1. مفهوم الفساد الاقتصادي:

تنوعت مفاهيم الفساد وتغيرت تبعا للتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية، مما جعل من تعريفه محط جدل ونقاش من قبل الباحثين، سعيا وراء تحديد مفهوم واضح ودقيق له، كونه آفة من الآفات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة بقطاعيها العام والخاص على حد سواء، حيث سيتم عرض بعض تعاريف المنظمات الدولية للفساد، والمتمثلة في ما يلي:

- **تعريف(01):** تعريف منظمة الشفافية الدولية" هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية".[1]

- **تعريف(02):** تعريف البنك الدولي " هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين و تحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل".[2]

لو تأملنا التعاريف السابقة لوجدنا العامل المشترك بين معظمها هو تحقيق المنفعة أو الكسب الخاص باستخدام المنصب أو الوظيفة العامة، وكأن الفساد حكرا على القطاع العام فقط وهذا غير صحيح فهو موجود حتى في القطاع الخاص، حيث أثبت التجارب والدراسات أن هذا الأخير متورط إلى حد كبير في معظم أشكال الفساد الاقتصادي، حيث يقوم الموظفين بالإخلال بواجبات وظيفتهم، أو القيام بأعمال محرمة عليهم عن قصد بالرغم من علمهم بالتعليمات، أو قبولهم الرشاوى لتحقيق مكاسب خاصة؛

وعليه فلعل التعريف المناسب والشامل للفساد الاقتصادي هو:" **سوء استخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق غايات شخصية ومنافع خاصة سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، حيث يخل الموظف بواجبات وظيفته أو يقوم بأعمال محرمة عليه عن قصد رغم علمه بتعليمات عمله**".[3]

1-2. خصائص الفساد الاقتصادي:

من خلال الاستعراض السابق لمفهوم الفساد نلاحظ بأن الفساد يتميز باعتباره انتهاك الواجبات الوظيفية، وممارسات خاطئة، تعلي شأن المنفعة الشخصية على حساب المنفعة العامة. ويتميز الفساد بعدة خصائص أبرزها:[4]

- **السرية:** تتم ممارسة الفساد وتحت جنح الظلام الدامس وبأساليب التحايل والخديعة، بسبب ما يتضمنه النشاط من ممارسات غير مشروعة وغير قانونية وغير أخلاقية. والسرية ميزة مرافقة للفساد في أغلب الأحيان، إلا إنه من الممكن أن تصبح علنية في حال استفحال بعض مظاهر الفساد في المجتمع وصيرورتها كشيء عادي غير مستهجن، وهذا من أخطر المراحل على المجتمع؛

- **اشتراك أكثر من طرف:** فقد تضمن تقرير الأمم المتحدة عام 1989 أن الفساد يتضمن أكثر من طرف،كما تكون هنالك علاقات تبادلية للمصالح والمنافع والالتزامات بين الأطراف المتعاطية للفساد، إضافة إلى قيام المتورطين بالتمويه والتستر على أعمالهم الفاسدة بنشاطات أخرى ربما تكون أعمال خيرية؛

- **يرتبط بمظاهر التخلف الإداري السائدة:** يترافق الفساد أحيانا ببعض مظاهر الفساد مثل تأخير المعاملات، والتغيب عن العمل، وسوء استغلال الوقت، والعصبية مع المتعاملين وغيرها من المشاكل الإدارية السائدة، والتي تعتبر الأرض الرطبة لانتشار الفساد؛

- **سرعة الانتشار:** أهم ما يميز الفساد هو سرعة انتشاره، فقد تم تشبيهه بالسرطان الذي ينخر أعضاء الجهاز الإداري تدريجيا، وخاصية الانتشار هذه لا تقتصر على حدود الجهاز الإداري بل هي سمة عالمية عابرة للقارات تنتقل من دولة إلى أخرى، خصوصا في ظل التحديات الكثيرة، كالعولمة وثورة الاتصالات، والسوق المفتوحة، والانفجار المعرفي.

2- أنواع الفساد الاقتصادي وأشكاله:

يختلف أنواع وأشكال الفساد الاقتصادي حسب الزاوية التي ينظر إليه منها، حيث سيتم عرض أهم التصنيفات والمتمثلة في:

2-1. أنواع الفساد الاقتصادي:

يمكن تصنيف الفساد الاقتصادي إلى عدة أنواع بناء على مجموعة من المعايير كما يلي:[5]

- **حسب الأطراف المتعاملة فيه:**

- **الفساد الداخلي:** وهو الذي يرتكبه شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المنظمة التي يعملون بها مثل: قيامهم بسرقة أو اختلاس المال أو تدليس أو تزوير وثائق مهمة؛
- **الفساد الخارجي:** وهو النوع الأكثر شيوعا وانتشارا، بحيث يتم من خلال اشتراك أكثر من جهة من داخل وخارج المنظمة، وذلك بالتفاعل بين جانبي العرض والطلب؛

- **حسب درجة تغلغل الفساد في المجتمع:**

- **الفساد الصغير (العادي):** وهو الذي ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا وذلك من خلال الرشاوى الصغيرة والمنتشرة بين الموظفين الصغار والمسئولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة بهدف زيادة دخولهم؛
- **الفساد الكبير (الشامل):** وهو الفساد الذي ينتشر في المستويات الوظيفية العليا، وذلك من خلال قيام القادة السياسيين وكبار المسئولين بتخصيص الأصول العامة للاستخدام الخاص، واختلاس الأموال العامة، والدخول في رشاوى الصفقات والعقود التي تتضمن مبالغ مالية كبيرة ؛

- **حسب درجة التنظيم:**

- **الفساد المنظم:** وهو ذلك النوع من الفساد الذي ينتشر بين المنظمات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة، حيث يضمن الطرف العارض للفساد إنهاء المعاملة وعدم توقفها، وفي هذه الحالة فإن الفساد يأخذ شكل

الظاهرة التي يعاني منها المجتمع بكامل طبقاته، وهذا النوع من الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة المستويات وكافة النظم الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وهو فساد يصعب تجنبه ويميل لأن يكون احتكاريا؛

- **الفساد العشوائي:** وهو أكثر خطورة من سابقه، حيث تتعدد خطوات دفع الرشوة بدون تنسيق مسبق، ولا يمكن خلال أي من الخطوات ضمان إنهاء المعاملة فيها وعدم إبقائها، وهذا ما يعرقل سير الأعمال؛

- **<u>حسب نوع القطاع الذي ينتشر فيه:</u>**

- **فساد في القطاع العام:** إن الشكوى كانت وما زالت من الفساد الذي يعم مؤسسات الدولة، حتى أن من هم في السلطة أنفسهم يشكون من هذا الفساد في خطبهم وتصريحاتهم ونسمع ادعاءاتهم للإصلاح ومحاربته، إذ يعتبر القطاع العام مرتعا خصبا للانحرافات الإدارية والسرقات المالية وذلك لضعف أو غياب آليات الرقابة والمساءلة؛

- **فساد في القطاع الخاص:** أثبتت التجارب والدراسات أن الفساد لا يقتصر فقط على القطاع العام بل ينتشر ويستفحل حتى في القطاع الخاص، حيث أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، حيث تتعامل هذه الشركات مع جيشا كبيرا من كبار الموظفين في مختلف دول العالم تدفع لهم مرتبات كبيرة مقابل الخدمات التي يقدمونها لها؛

- **<u>حسب نطاقه الجغرافي:</u>**

- **فساد محلي:** وهو ما يعبر عن الفساد داخل البلد الواحد، ولا يخرج عن كونه فساد الموظفين أو رجال أعمال أو سياسيين محليين ممن لا يرتبطون بمخالفات وجرائم مع شركات أجنبية خارج الدولة؛

- **فساد دولي:** قد تأخذ ظاهرة الفساد أبعادا واسعة، تصل إلى نطاق عالمي وذلك ضمن الاقتصاد الحر، وتصل الأمور إلى أن تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة بمنافع ذاتية متبادلة ،وتعتبر الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة حسب منظمة الشفافية الدولية؛

- **<u>من حيث المستوى:</u>**

- **فساد القمة:** يعد فساد القمة من أكثر أنماط الفساد شيوعا في الدول النامية)وهو الفساد الخاص بالرئيس أو المدير أو المسئول الأول(، بحيث يقومون باستغلال الخيرات والأموال العامة دون رقيب أو حسيب مستغلين بذلك سلطتهم وسيادتهم؛

- **الفساد المؤسسي:** إذا فسدت القمة على النحو السابق فلابد وأن تفسد القاعدة والأتباع ، حيث يؤدي فساد الحكم إلى إفساد النظام بمؤسساته المختلفة كفساد البرلمان وفساد الوزارات؛

- **<u>حسب العائد:</u>**

- **الفساد المادي:** وهو الذي يهدف للحصول على عوائد مادية ومالية مثل: الرشوة، اختلاس وسرقة الأموال، تزوير الأوراق النقدية، التهريب؛

- **الفساد غير المادي:** يكون في الحالات التي لا يشترط فيها مقابل مادي، مثل: ممارسة الوساطة والمحاباة والمحسوبية بدون مقابل مادي، بالإضافة إلى سوء استخدام السلطة وما شابه ذلك.

2-2. أشكال الفساد الاقتصادي:

يأخذ الفساد أشكال ومظاهر متعددة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تدمير الاقتصاد، وتخريبه،حيث تكمن المظاهر والأشكال في القضايا التالية: [6]

أ- **الرشوة BRIBERY:** وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول مهنية ، وهي أيضا تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقا موظفا نتيجة تنفيذه عملا غير قانوني لصالح الراشي؛

ب- **المحسوبية:** وتتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، حيث تعد أحد أهم أشكال الفساد لما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، مثل توزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناصب بغير المؤهلين، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي؛

ت- **النصب والاحتيال:** هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزييف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة وقد تتم عمليات الاحتيال بوساطة مسئولين أو موظفي حكومة، أو سياسيين نافذين؛

ث- **التزوير وانتشار ظاهرة التسيب الإداري:** منتشر بشكل واسع، حيث يستعمل فيه تقليد التوقيعات،والأختام الرسمية أو الحكومية عن طريق الطباعة للشهادات، وذلك باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة؛

ج- **غسيل الأموال:** تعد من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط بالبنوك والمؤسسات المالية لما توفره هذه الأخيرة من قنوات وأساليب تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة، هدفها الأساسي إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع.

3- أسباب الفساد الاقتصادي والآثار المترتبة عنه:

تتعدد أسباب الفساد الاقتصادي والآثار المترتبة عنه ونذكر منها:

1-3. أسباب الفساد الاقتصادي:

تتعدد أسباب انتشار الفساد وتختلف من بلد لآخر، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن انتشار الفساد يزداد عند توافر الظروف التي تسمح له بالتفشي ويمكن حصرها فيما يلي: [7]

- **الأسباب الاقتصادية:**

أ- **تدخل الحكومة في الاقتصاد:** من خلال تدخل المسئولين الحكوميين في تطبيق القواعد التنظيمية، قد تكون الأطراف الخاصة على استعداد لدفع رشاوى للمسئولين الحكوميين من اجل الحصول على أي ربح يمكن جنيه عن القواعد التنظيمية؛

ب-تدني مستوى الأجور لدى الموظفين الحكوميين: من خلال انخفاض مستوى دخل الموظف يصبح عرضة للفساد ويعزز انتشاره حيث يضطر هؤلاء الموظفون إلى تقبل رشاوى من اجل تحسين مستواهم المعيشي وتامين حاجياتهم اليومية، وعليه فان إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي تحذر من مخاطر التخفيض الشامل لأجور الخدمة المدنية الذي يمكن أن يفضي إلى الارتفاع في السلوك الفاسد؛

ت- عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية: من تواجد منظومة قانونية فاعلة مدعمة بوجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين بصرامة يحد من انتشار الفساد ويعزز من قدرة المؤسسات على القيام بالمهام المنوطة بها، الشيء الذي يدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و القضاء على البيروقراطية وتحسين مستوى المعيشة، أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها، فقد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لانجاز أعمالهم ؛

ث-تواجد موارد طبيعية كبيرة: توافر ثروة طبيعية في المجتمع وعائدات ريعية يغري المسئولين لممارسة الفساد بصورة أكبرها من المجتمعات ذات الموارد المحدودة وهذا في غياب الشفافية وغياب المعلومات المفصلة في تلك الثروات، في مختلف مراحل الإنتاج والتصدير وعن مصير عائداتها؛

ج- زيادة نسبة موازنات بعض القطاعات عن الأخرى: هناك علاقة قوية بين الإنفاق المفرط في بعض القطاعات (العسكرية مثلا) والفساد ، بمعنى أن الحكومات الأكثر فسادا تميل إلى إبرام صفاقات كبيرة، في ميادين معينة والتي تؤدي إلى الفساد في وسط المسئولين الحكوميين وهذا بسبب انعدام الرقابة والشفافية، مما يسبب عجزا في ميزانيات القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها في النهوض بالتنمية؛

- **<u>الأسباب السياسية:</u>**

أ- ضعف الحكومات: يؤدي ضعف الحكومة إلى زيادة وتنامي الفساد وهذا من خلال الغموض وعدم الشفافية في معاملاتها الاقتصادية، عدم تطبيق القوانين والإجراءات من طرف الموظفين وعدم الكفاءة في التعيينات وشغل المناصب؛

ب- عدم وجود الشفافية والرقابة: لمحاربة الفساد كلما قلت الشفافية و الرقابة و اتبعت إجراءات غير موضوعية في التعيينات كلما زاد الفساد و زاد معه الفقر ، و تقل فرصة الفقراء في ظل حكومة ضعيفة من المشاركة و المنافسة العادلة في تطوير إمكانياتهم و تحسين مستواهم المعيشي و الحد من قدراتهم على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم .

ت- عدم توفر الإرادة السياسية لمحاربة الفساد: الطبقة السياسية هي التي تمثل المجتمع و تعتبر مثلا لمسئولي الدولة، فلا بد أن تكون سباقة لمكافحة الفساد و عليه إن تغاضي مسئولون السياسيون عن أفعال الفساد يشجع باقي الموظفون في الحكومة على إتباع رؤسائهم و نهجهم مما يزيد من انتشار الفساد و المفسدين، فإذا كان هناك لامبالاة للفساد من رأس هرم السلطة بالضرورة سوف ينعكس سلبا على المجتمع و الطبقة الفقيرة بوجه الخصوص؛

- **<u>الأسباب الاجتماعية:</u>** اجمع علماء الاجتماع و الإدارة على أن محيط البيئة الخارجية يؤثر في الأجهزة الإدارية من خلال تأثيره المباشر على سلوك العاملين فيها فالقدرة الشرائية و الرواتب المتدنية للعمال تزيد من انتشار ظاهرة الفساد، كما أن السلوكيات الاجتماعية التي تعتمد في قضاء حاجياتها على المحاباة و المحسوبية تزيد من تفشي هذه الظاهرة في المجتمع و كذلك توظيف حسب الانتماءات العشائرية و الإقليمية و الطائفية في المناصب العليا التي تسمح لهم تحقيق المكاسب الخاصة و المزايا غير مشروعة.

2-3. آثار الفساد الاقتصادي: تتمثل في: [8]

- **الآثار العامة للفساد الاقتصادي:**

لاشك أن للفساد الاقتصادي آثارا سيئة، وأضرارا اجتماعية خطيرة، فهو يسبب في زرع الأحقاد بين الناس، كما سبب كثيرا من الأمراض النفسية والاستغلال السيئ يزيد المجتمع ضعفا وفقرا، إن الفساد يعمل على زيادة البطالة في المجتمع، والتي يحدث عنها مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة من تدمير للموارد البشرية نفسها، والموارد الطبيعية زراعية كانت أو معدنية؛

يشير مؤشر الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام 2006 وجود علاقة قوية بين الفساد والفقر، ونتائج المؤشر لسنة 2010 تشير إلى أن بعض الدول العربية والإسلامية حققت نتائج جيدة في مكافحة الفساد وأخرى لازالت لم تحقق النتائج المرجوة، حيث أن قطر هي الأولى عربيا وتحتل المرتبة 19 عالميا والصومال في المرتبة الأخيرة عالميا؛

- **الآثار الخاصة للفساد الاقتصادي:** من أهم تلك الآثار السيئة على الاقتصاد والمجتمع ما يلي:

  - يؤثر سلبا في الفعاليات الاقتصادية جميعها، بما في ذلك عدم انتظام والواجبات المترتبة على المواطنين وخاصة فيما يتعلق بإيرادات الدولة من رسوم وخدمات تتراجع مستوياتها نتيجة لنفشي الرشاوى؛
  - يضعف ثقة المواطن بفعالية القانون والنظام العام، مما يترتب عليه تشكيل منظومة قيمة أساسها الممارسات السلبية والمنافع الفردية؛
  - يعيد توزيع الدخل والثروة لصالح من يمتلك السلطة ؛
  - يستخدم كوسيلة لشراء الولاء السياسي للنظام الذي تتقاطع مصالحه مع مصالح مرتكبي الفساد وأنصارهم الذين يتحولون شركاء فعليين للنظام، وبذلك يحصل الاغتراب النفسي لشرائح عريضة من المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاكتراث واللامبالاة في جميع القضايا العامة للمجتمع؛
  - يشوه الهياكل والبني الاقتصادية، إذ يحفز على قيام مشاريع خدمية وذات ربح وفير سريع على حساب المشاريع الإنتاجية التي تشكل التنمية المستقلة.

ثانيا: التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

لقضية التنمية الاقتصادية بعدا مجتمعيا على مستوى العالم المتقدم أو النامي حيث تعد هدفا تسعى إليه الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش، أما الدول النامية فالهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي. أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقا للمعايير الصحية

والتعليمية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنسانا صالحا مساهما في تقدم وطنه. [9]

1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

على الرغم من تعدد المفاهيم الخاصة بالتنمية الاقتصادية،التقليدية منها والحديثة، إلا أنه يصعب إعطاء مفهوم واحد للتنمية الاقتصادية باعتبارها موضوعا ملما بمختلف الجوانب ، حيث من بين التعاريف ما يلي:

- **تعريف(01):** " التنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج ".[10]

- **تعريف(02):** " التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة".[11]

من خلال التعريفين السابقين يمكن ملاحظة أن في بعض الأحيان يتم الخلط بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، لكن في الحقيقة أن مفهوم التنمية الاقتصادية أعمق وأشمل من النمو الاقتصادي. فالتنمية الاقتصادية هي: "تحقيق نمو اقتصادي متواصل ولفترة طويلة من الزمن، مصحوب بتغيرات هيكلية مع ضرورة تحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ". [12]

من خلال ما سبق يمكن إعطاء التعريف التالي كتعريف شامل للتنمية الاقتصادية:" **التنمية الاقتصادية تغيير جذري يكمن في الجهد المبذول من جميع مكونات المجتمع من اجل النهوض بمختلف ميادين الحياة الإنسانية ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر والبطالة مع الزيادة التراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وتحقيق قدر ممكن من العدالة الاجتماعية**". [13]

وفقا للتعريف الشامل فإن التنمية تحتوي على العناصر الآتية:[14]

- الشمولية أي أن التنمية تغير شامل ينطوي على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الثقافية والأخلاقية؛
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل؛
- إحداث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، أي التخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة؛
- تحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛
- تغير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية؛
- تواصل أو استمرار التنمية.

2- أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية: تتمثل في ما يلي:

1-2. أهداف التنمية الاقتصادية: تتمثل الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول في ما يلي: [15]

- **زيادة الدخل القومي:** تعتبر الزيادة في الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق؛

- **رفع مستوى المعيشة:** يقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مثل: ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات، وإشباع حاجاته الثقافية والحضارية؛ وتقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل، وبمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة؛

- **تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:** إن التفاوت في توزيع الدخول له مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، ويؤدي هذا التفاوت إلى وضع الأفراد في طبقات، مما يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية؛ فالأغنياء سينفقون أموالهم على السلع الكمالية، فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط بهذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى؛

- **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:** في الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي في مجال الإنتاج، ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان؛ فالتنمية الاقتصادية لابد وأن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزارعة على الاقتصاد القومي، والإفساح للصناعة لتلعب دورها، إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط القومي نتيجة السيطرة الزراعية عليه، أو على الأقل تضمن التخفيض من حدتها، وتخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية، للنهوض بالصناعة.

1-2. أهمية التنمية الاقتصادية: تكمن أهمية التنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم في ما يلي: [16]

- إن التنمية الاقتصادية هي أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي، والابتعاد عن التبعية الاقتصادية والتبعية بأشكالها المختلفة، نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها؛
- إن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، من خلال زيادة دخولهم، وتوفير فرص عمل لهم، وبما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم؛
- تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة؛
- تعمل التنمية الاقتصادية على تقليص الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا؛
- تعمل التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، على تحسين الناتج المحلي، وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود؛

- تعمل التنمية الاقتصادية على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

3- عناصر التنمية الاقتصادية ومعوقاتها:

هناك العديد من العناصر التي لابد من توفرها من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، وكذلك لابد من التعرف إلى العوامل والمعوقات التي تقف عائقا أمام التنمية الاقتصادية، دون تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتطلب دارستها وتحليلها.

3-1. عناصر التنمية الاقتصادية:

إن نجاح التنمية الاقتصادية يقتضي توفر مجموعة من العناصر والمتمثلة في ما يلي: [17]

أ- **خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:**

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها إجراء تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع؛ أما من الناحية السياسية، فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة الصناعية والتكنولوجية. كما تتطلب التنمية الاقتصادية لنجاحها وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ملائمة، وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار؛

ب- **التصنيع:**

يعتبر التصنيع عنصرا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية، ومظهرا من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجالا لزيادة فرص العمل للجميع، ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية ،وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى كما يؤدي التصنيع إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة النامية، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني وكذلك القضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات النامية.

ت- **رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري):**

تقتضي التنمية الاقتصادية توافر المواد العينية اللازمة لها ،وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس الأموال لتحصل بها على هذه المواد، من اجل رفع مستوى الاستثمار بالبلدان النامية وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب رفع مستوى الاستثمار في البلدان النامية الاعتماد على الخارج في الحصول على المعدات من آلات وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير حاجات التنمية، كما أن ضيق السوق المحلية يجبرنا إلى توسيع حجم السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزارعة، وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع. [18]

2-3. معوقات التنمية الاقتصادية:

تواجه التنمية الاقتصادية معوقات كثيرة تحد من كفاءتها وفاعليتها وتحد من قدرتها على الوصول إلى أهدافها، وهي تختلف من مجتمع لآخر. وتصنف عوائق التنمية اعتمادا على معايير مختلفة، حيث يعتمد تصنيف عوائق التنمية الاقتصادية التالي على المجال الرئيسي التي تؤثر فيه هذه العوائق: [19]

أ- العوائق الطبيعية:

وهي تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناخ وتربة وأرض صالحة للزارعة وموقع جغرافي ووفرة مياه ومصادر طبيعية، وإن وقوع الدول ضمن ظروف طبيعية غير مواتية يشكل عائقا للتنمية فيها، ولكن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال، أن هذه الدول هي بالضرورة دول متخلفة اقتصاديا؛ حيث استطاعت دول متقدمة كثيرة التغلب على هذه الظروف بتطوير وسائل الإنتاج، للحصول على أفضل أداء في العمل؛ وأكبر مثال على ذلك، اليابان التي تفتقر إلى مصادر الطاقة والمعادن، ولكنها استطاعت الوصول إلى أعلى مراتب التقدم، رغم هذه الظروف، وذلك من خلال الإدارة الكفؤة، وتطوير الاقتصاد بما هو متاح من موارد؛

ب- العوائق الاقتصادية:

تعاني غالبية الدول من عقبات اقتصادية من أهمها انخفاض مستوى الدخل، مما ينعكس على تردي الوضع الصحي والغذائي والتعليمي؛ وهذا يترتب عليه آثار سلبية على المدى المتوسط والمدى البعيد تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العاملين، وتراجع الكفاءة والفاعلية؛ وبالتالي فإن تدني مستوى الدخول يؤدي إلى انخفاض معدل الادخار وانخفاض الاستثمار، بالإضافة إلى العوائق الناجمة عن صغر حجم الأسواق المحلية، لاستيعاب الطاقة الإنتاجية للمصانع الكبيرة، وضعف الهياكل الأساسية اللازمة للإنتاج؛

ت- العوائق السياسية:

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية؛ لأن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار أموالهم، ولذلك فكلما كان البلد أكثر استقرارا وأمانا في وقته الحاضر والمستقبل، كان تكوين رأس المال أكبر؛ فالقرارات الاستثمارية والمالية وبرامج التنمية يتطلب نجاحها ضرورة توافر عناصر الاستقرار؛

ث- العوائق التكنولوجية والتنظيمية:

إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية يتطلب ضرورة توافر أساليب عمل حديثة وتنظيمات عصرية وموارد بشرية ملائمة؛ كما ويتطلب ذلك ضرورة الابتعاد عن الأساليب التقليدية والمعقدة، والعمل على إدخال العنصر التكنولوجي، لما لذلك من إسهامات ضرورية للنجاح التنموي، إلا أن عدم القدرة على إدخال التكنولوجيا الحديثة، نتيجة لعدم توفر البيئة الملائمة، يعتبر عائقا في وجه التنمية الاقتصادية؛

ج- <u>العوائق الاجتماعية:</u>

هناك بعض القيم الاجتماعية البالية والسائدة في المجتمعات خاصة النامية تقف عائقا أمام التنمية؛ فالعمل له مواصفات ومسؤوليات محددة، وغالبا لا يتم تعيين بناءا على القدرات والكفاءات والخبرات، وإنما على المحسوبية العشائرية والوساطة الطائفية والحزبية، مما يؤدي في النهاية إلى وجود عدد كبير من العاملين وراء المكاتب، ويكون الإنتاج قليلا أو ما يمكن تسميته بالبطالة المقنعة؛

ح- <u>عوائق الفساد:</u> يعتبر الفساد أحد عوائق التنمية الاقتصادية وله نتائج سلبية وتتمثل في:

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية؛ فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة، والتي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء؛ وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل، ويوسع ظاهرتي الفقر والبطالة؛
- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة، كنتيجة لهدر الإيرادات العامة؛
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي؛
- هجرة الكفاءات الاقتصادية، نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية.

ثالثا: العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وانعكاساته.

سيتم تناول العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وانعكاساته.

1- العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

اختلفت الآراء حول العلاقة بين الفساد وعملية التنمية وقد طرحت عدة آراء في هذا المجال ولعل أبرزها: [20]

1.1- <u>الفساد المصاحب لعملية التنمية:</u>

تشير معظم الدارسات المتخصصة والآراء إلى أن الفساد يميل للازدياد أثناء النمو السريع والتحديث، بسبب مصادر الدخل والتوسع الحكومي، كما حصل في الدول الأسيوية التي شهدت تطورا اقتصاديا مدهشا مثل كوريا وسنغافورة وماليزيا؛

والمعروف أن التنمية وما يصاحبها من تصنيع وتحضر والحراك السكاني والهجرة والتحولات والتغيرات الناجمة عن ذلك كله - كالتغيرات التي تحدث في العلاقات السائدة بين الأعضاء والجماعات والتغيير في الأدوار والمكانات الاجتماعية والاقتصادية، والتغيير في الأنماط الثقافية للمجتمع والعادات والتقاليد والتغيير في النظم التي من شأنها أن تحدد معايير السلوك المقنن لضبط سلوك الأفراد والجماعات، قد تساعد على ظهور وانتشار حالات فساد وتسيب جديدة ترتبط بظروف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية كرد فعل عن عمليات التنمية التي تحدث في المجتمع مع المضي في تنفيذ خطط ومشاريع التنمية؛

فهذه التغيرات تخلق تحركا إنسانيا من المجتمعات المحرومة باتجاه المجتمعات القادرة على ما يرافق هذا التحرك من المظاهر الإنحرافية التي تترتب على اقتلاع الإنسان من بيئته وتحلله من معايير الضبط السلوكي والخضوع لإغراءات التكسب والأعمال غير المشروعة التي تستهدف تذليل الصعوبات التي يمكن أن تضعها الدولة بطريقة مقصودة من قبيل إجراءات الضبط والتنظيم ولأي غرض آخر، ويطرح هذا الواقع فسادا وتسيبا وممارسات أخرى للسلوك الانحرافي في ساحة التنمية؛

ويمكن أن نؤكد إذا إن التنمية الاقتصادية لا تؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل السلوك الانحرافي، فالنشاط الاقتصادي المتنامي والرخاء المعيشي الاجتماعي من شأنه أن يقلل أنماطا من الجرائم والانحراف وقد يقضي عليه لتظهر في الوقت نفسه أنماط جديدة والتي يصنفها رجال الاقتصاد والقانون بالانحرافات أو التسبب المصاحب للنمو الاقتصادي، ومن أبرز هذه الانحرافات الاحتيال والسرقات والسطو والتزييف والرشوة والتهريب والتلاعب بالأسعار وخلق السوق السوداء وإخفاء المواد والمنتجات والكسب غير المشروع من وراء بيعها بأعلى من سعرها والتقاعس والتكاسل والتهريب وتعطيل العمل والتخريب في المؤسسات الإنتاجية والتعامل بالعملة بصورة غير قانونية؛

إن الزيادة المستمرة في صور الفساد تقوض بشكل فعال بعض الشروط الأساسية التي لا بد من توافرها للحياة الاجتماعية كالتضامن والضبط الاجتماعي، ويؤدي إلى تهميش قطاعات ضخمة من السكان، وتحدث أضرارا بالغة بالنسبة للعديد من الهياكل المجتمعية والمؤسسات الاجتماعية الهامة، وفضلا عن ذلك يسود الاعتقاد بأنه مما يعيق التنمية الاجتماعية- الاقتصادية في كثير من البلدان انتشار الفساد وما يصاحبه من جرائم اقتصادية وتصاعد العنف بمختلف أنواعه وكذلك فان إساءة استعمال السلطة العامة تؤدي إلى وقوع الظلم على أعداد كبيرة من الأفراد يعول عليها ويقدر لها أن تكون هي الوقود المحرك لعملية التنمية ؛

1.2- **الفساد كمعوق لعملية تنمية:**

أوضحنا فيما تقدم أن عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي ترتبط بزيادة معدل الفساد في بعض الحالات، والملاحظ أن العجز عن احتواء مظاهر الفساد الناجمة عن النمو مثل انتشار عمليات السوق السوداء، والتهرب الضريبي، وتهريب رأس المال إلى الخارج يضر ضررا بليغا بعملية النمو الاقتصادي ذاتها، إلى الحد الذي يصل إلى درجة يصبح معها الفساد معوقا لمسيرة التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي؛

فالفساد يؤدي إلى الاستنزاف المتزايد لموارد التنمية -والتي هي بطبيعتها نادرة ندرة نسبية - والتي يكون المجتمع في أمس الحاجة إليها وهذا يعد أكبر دليل تسهل ملاحظته وقياسه من بين آثار الفساد على جهود التنمية التي تبذل سواء أكان في البلدان العربية أم في غيرها، ففي واقع الأمر إن تزايد معدلات انتشار الفساد بشكل خاص والجرائم بشكل عام غالبا ما يضطر حكومات هذه الدول إلى تحويل حصص متزايدة من دخولها القومية إلى نظم منع ومحاربة الفساد لديها؛

لعل حوادث التطرف والفساد والتي تعد أساسها نتائج لمشاكل تنموية واجتماعية تعاني منها جميع الدول كارتفاع نسب البطالة وتزايد تكاليف المعيشة والشعور بالضياع الاجتماعي وغير ذلك تؤدي إلى تكبد خزانة الدولة تكاليف مباشرة باهظة من جراء هذه الجرائم وهذه التكلفة المباشرة تشكل قيمة مجموع الخسائر التي تحملها ضحايا الفساد من فقدانهم لممتلكاتهم الشخصية والتعويضات التي تتكبدها الدولة وشركات التأمين بالإضافة إلى تكاليف الإجراءات الإدارية؛

ولا شك أن الإنفاق الحكومي الجاري يعتبر أداة فعالة في يد الحكومة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن قصور الموارد المالية المتاحة في كثير من الدول العربية- كنتيجة للتهرب الضريبي أو الجمركي والذي يلعب الفساد في الأجهزة الإدارية الحكومية دورا هاما في تفشيه يعتبر عقبة رئيسة في سبيل استخدام إيرادات الدولة على نطاق واسع في عمليات التنمية في بعض البلدان العربية في بعض الأحيان؛

- وخلاصة القول أن الفساد له آثار كبيرة على الدولة في عدد من مناحيها، وأن الأثر الضار الذي يرتبه الفساد على جهود التنمية الوطنية لا يتسم بطابع مادي بحت، فالضرر والإحباط اللذان يصيبان جوانب معنوية معينة في الإنسان مثل الكرامة والسمو الروحي والتفاؤل يعتبر عقبة خطيرة تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لها نفس خطورة الأضرار الأخرى الأكثر مادية، والمواطنون الذين يعيشون بصورة دائمة في ظل الخوف من الإيذاء أو تضعف معنوياتهم بسبب الفساد المنتشر دون عقاب أو بسبب إساءة استعمال السلطة بصورة فاضحة، من المؤكد أنهم لن يسهموا بأقصى ما في وسعهم في برامج التنمية إلا نجاحا محدودا إذا وجد، وعادة لا تتحقق أفضل خطط التنمية إعدادا إلا نجاحا محدودا إذا وجد أعضاء المجتمع أنهم غير قادرين على الإسهام تلقائيا في الجهود المشتركة المطلوبة.

2- انعكاسات الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية:

للفساد الاقتصادي انعكاسات كثيرة على التنمية الاقتصادية، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي حيث تتمثل في: [21]

1.2. أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

طبقا للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعيق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهذا ما أثبتته الدراسية المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار يكون له آثارا سلبية على النمو الاقتصادي؛

وباختصار فالفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد، والفساد لا يؤثر على الناس الفقراء بطريقة مباشرة تماما من خلال سوء تخفيض الموارد العامة والذي يمارسه المسئولون المحليون الفاسدون ، ولكن تبقي البلاد الفقيرة فقيرة ويعيقها من أن تصبح غنية ، وهكذا يمكن القول بأن أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي ، وأن هذه العلاقة ليست حتمية في كل الأوقات، فقد يوجد الفساد ولكنه لا يكون عائقا للنمو الاقتصادي كميا في تجربة جنوب شرق آسيا.

2.2. أثر الفساد على القطاع الضريبي:

يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي آثارا خطيرة، حيث عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءا ضريبيا غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية، في حين لا يستطيع الممولون الأمناء من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة، يترتب على الممارسات الفساد في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في الممارسات الفساد، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل ؛

3.2. أثر الفساد على الإنفاق الحكومي:

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة ، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه، وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما ، سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة ،لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع، ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرة كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة ، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية ، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي ، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية؛

كما أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات ستتميز بدرجة عالية من التميز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونموها ، من بلاد أجنبية معينة ، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة؛

4.2. أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي:

تقوم الدول عادة بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العميلات الأجنبية الأخرى. وتحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة، حتى تتمكن من إجراء الإصلاحات الاقتصادية المعنية التي ترغب في تحقيقها، ولكن الممارسات الفساد في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها انقسام هذا السوق إلى سوقين:

- **سوق رسمي:** يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنا بالطلب.
- **سوق غير رسمي:** يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي، وتوجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة، أو تمويل أنشطة محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع،

كما لو تم توجيه النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق الرسمي إلى تمويل تجارة المخدرات أو إلى السلع المهربة من الخارج أو إلى الكماليات المستوردة من الخارج ونحو ذلك، مما يفضى في النهاية إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات واستمراره ، وربما عدم القدرة الدولية على سداد ديونها ولجوئها إلى الاقتراض من الخارج وهذا مما يجعلها تعيش في دوامة من القروض وما لذلك من آثار سيئة على الاقتصاد.

5.2. أثر الفساد على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار:

يقوم سوق الأوراق المالية على الشفافية في إباحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراقا في الأسواق المالية، سواء تعلقت هذه المعلومات بالميزانية الختامية ، أو بالنسب المالية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة ومدى جدارتها الائتمانية ونحو ذلك ،ولكن يترتب على انتشار الفساد انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية بل ومضلله في أغلب الأحيان، وإعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس وعاءا ضريبيا منخفضا بغرض المعاملة الضريبية، وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق هذه الشركات. مما ينجم عنه في النهاية تضليل للمستثمر في هذه الأوراق المالية، حيث بعد فترة زمنية معينة من إدراج الأوراق المالية لهذه الشركة في البورصة وتداولها من عدد كبير من المستثمرين الماليين يحدث انهيار لأسعارها؛

وعليه يمكن أن تقرر أن للفساد آثار اقتصادية سيئة على المجتمع. وهذه الآثار تتمثل في إعاقة للنمو الاقتصادي هذه إلى جانب أثره السيئ على القطاع الضريبي بالحد من موارد الدولة، مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالحاجيات الأساسية للمجتمع من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الفساد يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة، هذا إلى جانب أثره على الإنفاق الحكومي من خلال سوء تخصيص الموارد العامة أو ضعف جودة السلع المستوردة أو المشروعات المقامة إضافة إلى أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي من خلال زيادة عجز ميزان المدفوعات، وتفاقم هذا العجز باستمرار الفساد مما يضطر الدولة إلى الاقتراض عند عجزها عن سداد ديونها ، وعلاوة على ما سبق فإن الفساد يسهم في الإخلال بمبدأ الشفافية والذي هو شرط أساسي لقيام سوق المال وتطوره.

3- معالجة الفساد الاقتصادي من اجل دعم التنمية الاقتصادية:

بعدما تم التعرض فيما سبق إلى أسباب الفساد الاقتصادي و آثاره على التنمية الاقتصادي، سيتم تقديم أساليب و تدابير علاجية لمكافحته، رغم أن محاربته ليست بالأمر الهين: [22]

1.3. التدابير الاقتصادية و السياسية:

- **إصلاح الاقتصاد الوطني:** من خلال استخدام مختلف الطرق كإلغاء القيود والتنظيمات الحكومية وتحرير السياسات وفتح الأسواق الداخلية للخارج من خلال تخفيض القيود التعريفية والغير تعريفية؛
- **إصلاح الإختلالات في المالية العامة:** و تحسين إدارة الموازنة العامة، و يتم ذلك من خلال إصلاح الإيرادات والنفقات العامة والموازنة؛
- **ممارسة الديمقراطية:** لعل أهم الوسائل مكافحة الفساد الالتزام بممارسة الديمقراطية و الحفاظ عليها في المجتمع، و ذلك أنه كلما انخفض مستوى ممارسة الديمقراطية تزايدت فرص الفساد، و ذلك نتيجة انعدام إجراءات الرقابة التي يمارسها المجتمع عن طريق مختلف مؤسساته كالصحافة و الإعلام و غيرها؛

2.3. التدابير الاجتماعية و الثقافية:

إن العلاج الرئيسي والأساسي في مقاومة أي فساد يبدأ في الحقيقة في خلق الوعي لدى أفراد المجتمع حول التكلفة الاجتماعية الهائلة للفساد، و يمكن و تتمثل أن ينتشر الوعي عن طريق:

- **وسائل الإعلام:**

- يؤدي الإعلام بمختلف وسائله الدور الأهم في نشر ثقافة المال العام والقاعدة الحقوقية، بالإضافة إلى نشرات التي تصدرها الوزارات المعنية بشأن الضرائب والرسوم و الإنفاق العام، مع تقديم الشروحات و التوضيحات الكافية حول الأسباب و الظروف التي تضطر السلطات العامة إلى فرض الضرائب والرسوم، بمعنى نشر الثقافة الضريبية من خلال إعلام مالي وشفافية ومساءلة وتضامن الصالح العام؛
- كما ينبغي لوسائل الإعلام أن ترسخ في أذهان المواطنين أن الفساد هو العائق الأساسي للنمو الاقتصادي و لرفع مستوى المعيشة؛

- نشر الأخبار المتعلقة بالفساد و تعليقا ت الأعمدة الصحافية صانعة الرأي عليها، و مناقشتها في حوارات إذاعية و تلفزيونية، و متابعة أصدائها داخل المجتمع، من شأنه خلق رأي ضاغط يربك القوى النافذة حامية الفساد؛

- **<u>المؤسسات التعليمية:</u>**

- و ذلك بإنتاج وسائل تعليمية حول المال العام، و الشفافية، والمسائلة، مكملة لمضمون برامج التربية المدنية؛
- ضرورة تبني القيادات السياسية العليا في المجتمع مكافحة الفساد ضمن مبادئ و الشفافية والمسائلة والنزاهة، و أن تقتنع هذه القيادات بأن وسائل المكافحة يمكن أن تؤتي ثمارها؛
- و لعل هذا العنصر "خلق الوعي لدى الجمهور " يكتسي أهمية بالغة في مكافحة الفساد لأنه من دون مساندة الجمهور لجهود المكافحة لن يتحقق الإصلاح المنشود؛
- ينبغي أن يدرك الجمهور أن الفساد العام هو من أشد معوقات التنمية الاقتصادية، لتأثيره السلبي في الاستثمار و في استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

خاتمة: في الختام هناك مجموعة من النتائج متوصل إليها في هذه الدراسة وهي كالآتي:

- وقوع الفساد الاقتصادي لا يحتكر في القطاع العام، إنما يتعداه إلى القطاع الخاص.
- وجود الفساد في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنه أكثر شيوعا في المجتمعات النامية، لما تتسم به من خصائص معينة تجعلها أكثر سهولة لجني الربح منها أكثر من غيرها كضعف الرقابة.
- للفساد الاقتصادي تأثير سلبي في معدلات النمو الاقتصادي و في العدالة التوزيعية للدخل القومي، فيضعف حافز الاستثمار و يعمل على تخفيض الموارد الاقتصادية في المجتمع .
- دور الإرادة الصادقة والتوعية لأفراد المجتمع في مكافحة الفساد، ولكن هذه الإرادة غير كافية إن لم يرافقها مجموعة من الإجراءات والإصلاحات السياسية والاقتصادية المختلفة للمعالجة .

وعلى أساس ما توصلت إليه الورقة من نتائج، وعلى أساس الملاحظات أعلاه، يمكن تلخيص أهم ما يمكن التوصية به في هذا المجال كالآتي:

- أن الحاجة ما زالت ملحة لمزيد من الدراسات حول الفساد بشتى أنواعه.
- ضرورة توفير قدر كبير من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قضائية أو إدارية، التي من شأنها الحد من انتشار الفساد.
- ضرورة نشر الوعي لدى الأفراد في المجتمع من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وهذا يكون باستضافة العلماء المتخصصين من خلال برامج وندوات متعددة، يتم فيها تسليط الضوء على هذا الداء الفعال وعواقبه الدنيوية والأخروية وأثاره السيئة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية على الفرد والمجتمع .
- تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك أصحاب الأعمال والمواطنين فيها، ومعاقبة من يثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة وقاسية.

الهوامش:

1. Transparency International, Berlin,2004. http:// www.transparency.org
2. World Bank development report, Oxford university press Washington D.C, 1997,p.102.
3. سارة بوسعيود، **دور استراتيجية الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012، ص .16.
4. خالد عيادة، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية**، دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص ص. 86-87.
5. سارة بوسعيود ، مرجع سابق، ص.19-21.
6. محمد بن عزوز ،**الفساد الإداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد السابع، الجزائر ،2016، ص. 203.
7. سهيلة إمنصوران، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي** ، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص .148-150.
8. سليمان شيبوط، **مكافحة الفساد الاقتصادي من منظور إسلامي**، ملتقى دولي الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية، الجزائر، 2011 ، ص ص.16-17.
9. سارة بركات وحسيبة زايدي، **الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، 2012 ، ص.12.
10. عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص.17.
11. عبد الرحمان بوابقجي، **التنمية الاقتصادية**، دار الكتب الجامعية، دمشق، 1978 ، ص.14.
12. سهيلة إمنصوران، مرجع سابق ، ص ص .153-154.
13. خالد عيادة، مرجع سابق ، ص.42.
14. سعد الظفيري ويعقوب الرفاعي، **الإدارة الحكومية والتنمية**، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1999 ، ص.257.
15. خالد عيادة، مرجع سابق، ص.43-45.
16. نفس المرجع، ص ص .46-47.
17. نفس المرجع، ص ص .52-53.
18. عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية ،بيروت، 2000 ، ص.237.
19. خالد عيادة، مرجع سابق، ص ص.63-64.
20. نفس المرجع ،ص.136-140 .
21. عبد الله بن حسن الجابري، **الفساد الاقتصادي** ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى، ص. 14-18.
22. سهيلة إمنصوران، مرجع سابق ، ص .161-164.

المراجع:

1. خالد عيادة، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية**، دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر.
2. سارة بركات وحسيبة زايدي، **الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر.
3. سارة بوسعيود، **دور إستراتيجية الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية** المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
4. سعد الظفيري ويعقوب الرفاعي، **الإدارة الحكومية والتنمية**، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
5. سليمان شيبوط، **مكافحة الفساد الاقتصادي من منظور إسلامي**، ملتقى دولي الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية، الجزائر.
6. سهيلة إمنصوران، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي** ، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر، الجزائر.
7. عبد الرحمان بوابقجي، **التنمية الاقتصادية**، دار الكتب الجامعية، دمشق.
8. عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
9. عبد الله بن حسن الجابري، **الفساد الاقتصادي** ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى.
10. عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية ،بيروت.
11. محمد بن عزوز ،**الفساد الإداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد السابع، الجزائر .
12. Transparency International, Berlin, 2004. http:// www.transparency.org
13. World Bank development report, Oxford University press Washington D.C.